

صندوق تطوير واقراض البلديات

برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة

اطار عمل حياة الأراضي وتحسين حياة

الناس

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي:

برنامج MDPIII هو استراتيجية لبرنامج MDPII، حيث أن المرحلة الثالثة بنيت لمعالجة التحديات التي حصلت خلال المرحلة الثانية. في المرحلة الثالثة من البرنامج، سوف يقوم البرنامج بدعم وتمويل البلديات وفقاً لقانون السلطة المحلية لعام 1997، وذلك في مجالات خدمات المياه والصرف الصحي، إدارة المياه الصلبة، خدمات إعادة التأهيل الطرق وصيانتها، المرافق العامة.

عمل صندوق تطوير وإقراض البلديات خلال المرحلة الثالثة من البرنامج على إعداد إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس، وذلك امتثالاً للقوانين الفلسطينية وسياسة البنك الدولي O.P 4.12. وقد تم استخدام منهجية لإعداد الإطار تقوم على مراجعة القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية ذات العلاقة، أدلة وأنظمة البنك الدولي، اجتماعات مع وزارة الحكم المحلي، ولقاءات ومقابلات مع طواقم صندوق البلديات، إضافة إلى لقاءات مع خبراء قانونيين وتتمويين، إضافة إلى عقد ورشة تشاورية مع الأطراف ذات العلاقة.

تأتي أهمية تحضير إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة السكان من أجل ضمان أن تنفذ مشاريع التنمية والبنية التحتية التي يقوم بتمويلها صندوق تطوير وإقراض البلديات بحيث تراعي الظروف الاجتماعية الاقتصادية للسكان في المجتمعات المحلية، وأن تعمل على توفير إجراءات تضمن بقاء الحالة الاقتصادية للأفراد المتأثرين بالمشروع كما هي، وأن يتم تعويضهم عن أي خسائر في الدخل أو الممتلكات قد تلحق بهم، مع التركيز على الفئات المهمشة.

ينص الإطار على مجموعة من المبادئ الأساسية، ومنها احترام الملكية الفردية وعدم جواز نزعها إلا للمنفعة العامة، وضمن حق المجتمعات المحلية في التنمية، وتقليل الضرر الناتج عن تنفيذ المشاريع الفرعية، إضافة إلى عدم السماح بهدم المباني والمنشآت أو ترحيل السكان. تنص المبادئ على عدم تنفيذ أي مشروع فرعي يتضمن نزاعات قانونية جارية، ويؤكد على تشاركية التخطيط والتنفيذ للمشاريع، إضافة إلى تعويض الأفراد المتأثرين بالمشروع الفرعي بشكل عيني أو نقدي وفقاً للإجراءات.

يشير الإطار إلى القوانين الفلسطينية ذات العلاقة باستملاك الأراضي واحترام الملكية الفردية، ومنها القانون الأساسي الفلسطيني، والقوانين الفلسطينية المتخصصة، وهي قانون الاستملاك العام لسنة 1953، وقانون تنظيم المدن لسنة 1963 المطبق في قطاع غزة، وقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة 1966 المطبق في الضفة الغربية، ويوضح الإطار القانوني السلطات المختصة بإصدار قرار الاستملاك، وإجراءات نزع الملكية ومحل نزع الملكية وطرق التفاوض مع المالك وأساليب التعويض. كما جرى توضيح الفجوة ما بين القوانين والتشريعات الفلسطينية وبين سياسة العمليات الخاصة بالبنك الدولي 4.12، وآليات معالجة هذه الفجوات.

يقوم إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس على توضيح مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل البلديات المنفذة للمشاريع الفرعية، والمسؤوليات الملقاة على عاتق الجهات المختلفة، ومنها صندوق تطوير وإقراض البلديات، وزارة الحكم المحلي، البلديات، البنك الدولي.

يقع العبء الأساسي على صندوق تطوير وإقراض البلديات من أجل تجهيز إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس، بناء قدرات البلديات، تطوير نظام متابعة وتقييم، تمويل إعداد خطط عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس، والموافقة على المشاريع الفرعية بعد تنفيذ خطة العمل.

فيما يجب على البلديات المنفذة للمشاريع الفرعية والتي تطلق إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس أن تعد خطة عمل، وتتضمن مساحاً للأثر الاجتماعي والاقتصادي، ويشمل قائمة بأسماء الأفراد المتأثرين بالمشروع، تشكيل لجنة لتطبيق خطة العمل، ولجنة لمعالجة الشكاوى، وأن تعمل على حل كافة الشكاوى القادمة من الأفراد، وأن تحتفظ بسجلات الخاصة بالشكاوى والتعويضات. كما يجب إعداد ميزانية خاصة بالتعويض وتنفيذ خطة عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس.

يعمل هذا الإطار كوثيقة مرجعية للمشاريع الفرعية، حيث يوضح الإطار آلية معالجة المشاريع الفرعية التي تنفذ على أراضي عامة، والتبرع الطوعي بالأرض على أن يتم وفقاً لنموذج خاص، شراء أرض خاصة من قبل البلدية ووفقاً للإجراءات القانونية المتبعة داخل دولة فلسطين. كما يوضح الإطار الممارسات التي تطلق إطار سياسة حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس تحت مشروع MDPIII، وتستلزم تطوير خطة عمل ومنها، المشاريع الفرعية التي تتضمن منع الأفراد من الاستخدام الأراضي العامة لأسباب اقتصادية، كذلك التي تتضمن المس بمصادر دخل الفرد، والتي تتضمن حيازة أراضي جديدة لصالح مشاريع المنفعة العامة، وكذلك التي تتضمن منع وصول الأفراد إلى المراعي والمصادر الطبيعية، التأثير على المنشآت أو الجدران.

يشير الإطار إلى أساليب المشاركة المجتمعية في إعداد المشروع الفرعي، وفي إعداد خطة عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس من أجل ضمان مشاورات مجتمعية واسعة مع المجتمع المحلي ومع الأفراد المتأثرين بالمشروع، وينص الإطار على طريقة إجراء المشاورات والتوثيق.

يوضح الإطار أسس عمل لجنة تطبيق الخطة، بحيث تشمل آلية التشكيل، وكذلك الأطراف ذات العلاقة في اللجنة، ودور اللجنة في تطبيق الخطة، وفي التأكد من تسليم التعويضات وفقاً لنوع التأثير/ الخسارة، بما يشمل خسارة الأرض بشكل دائم أو مؤقت، التأثير على المحاصيل والأشجار، التأثير على عمل ودخل الأفراد المتأثرين بالمشروع.

يعمل الإطار على تطوير نظام الشكاوي، والذي يتشرف عليه لجنة الشكاوي التي ستشكل ضمن مراحل إعداد خطة العمل، والأطراف ذات العلاقة داخل اللجنة، ومستويات الشكاوي، والإطار الزمني الخاص بكل مستوى، وآلية معالجة الشكاوي قبل أخذ موافقة الصندوق النهائية على المشروع الفرعي.

يتطلب الإطار تطوير نظام للمتابعة والتقييم، بهدف التأكد إذا ما تم تعويض الأفراد المتأثرين بالمشروع بشكل عادل، وهل حياة هؤلاء الأشخاص قد تحسنت أم بقيت ضمن المستوى الذي كانوا عليه من قبل، ومن أجل تقييم ما إذا تم استيفاء الأهداف المرجوة من الخطة. ويتضمن الإطار عدة مؤشرات قادرة على قياس أداء خطة عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس.